التنمية السياسية: النشأة و المفهوم

الأستاذ الدكتور: عبد الرحمان برقوق، جامعة بسكرة، الجزائر

الأستاذة/صونيا العيدي، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الصعب الإجماع حولها بتعريف جامع مانع، وذلك لاعتبارات عدة، و لعل أكثر ما يلفت انتباهنا منها أولا حداثته النسبية إذ تمخض علميا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إثر توجه الإيديولوجيات العلمية للاهتمام بالمجتمعات الثالثية. و ثانيا هو أن المفهوم مركب من مصطلحين أو بالأحرى مفهومين.

و لعل هذين الصعوبتين – على الأقل- يجعلانا نستوعب ما يمكن أن تثيره محاولات تعريف هذا المفهوم من إشكالات – صريحة و ضمنية – بين الطروحات الغربية و بين الطروحات العربية نتيجة خصوصيات بنية الشعوب و كذا أهدافها.

Summary:

The concept of political development is considered one of the concepts that is difficult to agree upon through inclusive and comprehensive definition, this, for several considerations; and perhaps what draws more our attention is, first, its relative novelty, as it scientifically resulted, after the second world war, from the orientations of scientific ideologies that were concerned with tertiary communities, and secondly, that the concept is a composite of two concepts, or rather two notions. And perhaps these two difficulties – at least- makes us understand what can be raised, by attempts to define this concept, as problematics (explicit and explicit) between western propositions and arab propositions due to the specificities of structure of peoples as well as its goals.

مقدمة:

تسعى دول العالم العربي دائما الى تحقيق التنمية، وقد كانت توجهاتها التنموية تصب غالبا في المجال الاقتصادي و التحول من حالة الزراعة الى حالة الصناعة، ومن حالة التريف الى حالة التحضر و ذلك بهدف بلوغ النمط الحداثي للحياة و تحقيق حظوظ أوفر لشعوبها للاستفادة من نواتج الحضارة. إلا أن هذه الشعوب قد تيقنت بأن مجالات التقدم ستبقى منحسرة مالم تتحقق بدرجة أسبق ملامح تنمية المجال السياسي و هو ما جعل الحديث عن التنمية السياسية أمرا لا مناص منه، خاصة أن التقدم الحضاري المشهود قد ارتبط بالأنظمة الديمقراطية الغربية، و لهذا نجد أن هذه الشعوب قد أصبحت تسعى بشكل حثيث لتحقيق التنمية السياسية بنموذجها الذي رسمته الهيآت الدولية الغربية دون البحث في تفاصيل هذه النمذجة، و لا البحث في خصوصية بنيتها الاجتماعية و التاريخية. و من هذا المنطلق ما هو مفهوم التنمية السياسية في الطرحين الغربي و العربي؟ و ما هو المسار النشأوي لها؟.

أولا: مقاربة مفاهيمية-نظرية لمفهوم التنمية السياسية:

1. التعريفات الغربية :

تتسم التعاريف في هذا المجال بالتشعب و التباين، و سنحاول حصر البعض منها في ما يأتي: يشير البعض لمفهوم التنمية السياسية إلى: "عملية التغير العضوي (Organic change process) في طبيعة النظم لتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة، ويتمثل ذلك في المجتمعات العلمانية[1] . كما يستعمل المفهوم للإشارة إلى:"العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى، فالنظم والقيم السياسية تخضع للتغيير وتظهر في درجات متباينة من المرونة، وتستوعب أي تغيرات مفاجئة[2].

ونشير أيضا إلى:"نمط التنظيم السياسي والاجتماعي المتطور الذي يتفاعل من أجل إنجاز الأهداف والحاجات الاجتماعية، ويتضمن استراتيجية الحكام في المواءمة بين التنظيم السياسي والأهداف الاجتماعية، وهكذا تصنف التنظيمات السياسية حسب مستوى تفاعلها مع الأنشطة الاجتماعية، وأنواع الجماعاتـ وليس بحسب اهتمامها بالأنشطة السياسية، وبذلك يمكننا التمييز بين الأنماط المختلفة من التنظيمات السياسية"[3].

ويذهب "لوسيان باي" (L.Pyey) إلى تقديم تعريف التنمية السياسية على أنها:"عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، فهي مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي نمط سياسات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسي، وتنظيم للدولة القومية، وتنمية إدارية وقانونية، وتعبئة ومشاركة جماهيرية، وهي بناء للديمقراطية، وهي استقرار"[4].

هذا وقدم (James Coleman) ثلاثة منظورات لتحديد معناها، يتعلق أولها بالمنظور التاريخي والذي يرى أن عملية التنمية عملية تاريخية يمكن التوصل إلى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الأوربي، ويتعلق ثانيها بالمنظور النمطي؛ والذي ينظر إلى التنمية في ضوء الثنائيات (تقليدي، حديث)، (زراعة، صناعة)... أما الأخير فيتعلق بالمنظور التطوري بحيث أن التنمية عملية دائمة دون نهاية والمجتمع الأوربي يمثل قمة تطورها"[5].

ويلاحظ أن هذين التعريفين الأخيرين يحملان الكثير من التحيز للنموذج الأوربي والغربي، بحيث يعتبره النموذج النهائي لمسار التطور –كما يذهب كولمان– وهذا ما يجعلهما يحملان تفنيدهما لنمذجة التجربة الغربية، حيث أنه يفترض أن التوجه الزماني للتجربة الإنسانية لا تتوقف عند نقطة زمنية بعينها، وإنما هي مستمرة ما بقي للزمن وجود.

ويرى "صموئيل هنتنجتون" (S.Huntington) أن النمو السياسي هدفه الاستقرار، وهذا لا يتأتى إلا أثناء ازدياد تأسيس المنظمات والإجراءات السياسية،

وتقاس هذه المأسسة من خلال أربعة أزواج من المعايير: (المرونة/ الجمود)، (التعقد/ البساطة)، (الاستقلال الذاتي/ التبعية)، (الائتلاف/ الفرقة) [6].

وهي بذلك تشير إلى ثنائية (المجتمعات الصناعية/ المجتمعات التقليدية) [7].
وما يلاحظ على هذه التعريفات السابقة محاولة إسقاط التجربة الغربية، كنموذج جاهز على بلدان العالم الثالث، بغية تحقيق تنميتها السياسية، دونما مراعاة لخصوصياتها والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، ولهذا سنحاول الآن طرح بعض المحاولات من لدن هذه البلدان علها تكون أكثر إحاطة وإلماما.

2. محاولات عربية لتحديد مفهوم التنمية السياسية:

وهنا سنحاول عرض محاولة مهمة لتعريف التنمية السياسية والتي قدمها "السيد عبد الحليم الزيات" حيث عرفها على أنها: "عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع، وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التبعية الاجتماعية، ويتألف هيكل هذا النظام وقوامه البنائي من منظومة عريضة ومتنوعة من المؤسسات السياسية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وما إلى ذلك من كيانات نوعية، وتمثل بشكل أساسي الغالبية العظمى من جموع المواطنين، وتعكس مصالحها. ومن ثم يهيئ المناخ الملائم لشراكتها الإيجابية الفاعلة في جدليات العملية السياسية، وتعميق مشاعره، ويفسح المجال رحبا أمام توفير أوضاع مواتية ومناسبة لإرساء قواعد النظام العام، وكفالة الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي-السياسي بوجه عام[8].

قد ركز هذا التعريف على كون التنمية السياسية عملية اجتماعية، بمعنى أنه أضفى عليها الطابع التفاعلي حيث التأثر والتأثير، فهي لا تقتصر على البعد السياسي فحسب، ولكن تضم كل الأبعاد المجتمعية (الاقتصادية، الثقافية،

الاجتماعية، السياسية والنظامية..)، (إلا أنه ما يؤخذ عليه هو اعتبارها عملية تاريخية، دونما تحديد للبعد التاريخي المقصود تحديدا دقيقا، وما إذا كان هذا البعد يمتد إلى مراحل تاريخية غابرة أم قريبة، خاصة إذا علمنا أن الدول التي ترجو مثل هذه التنمية هي في الغالب دولا حديثة –جديدة– حصلت على استقلالها حديثا، وترجو التخلص من الموروث الاستعماري –الذي هو في الحقيقة لا يزيدها إلا أعباء ويثقل كاهل تنميتها– وذلك ما ذهب إليه "سيفيرنيت براين (S.Brayn) في أن واجهات التغير في مجتمعات العالم الثالث تتجه نحو تحقيق الاستقلال بعيدا عن تحكمات القوى الأجنبية، كما تعبر عن رغبة عميقة في خلق واقع سياسي واجتماعي واقتصادي منفصل عن الماضي، وذلك من خلال الاهتمام بخلق ديمقراطية جديدة تنهض على اقتصاد سياسي"[9].

ضف إلى ذلك أن المراحل السياسية التي تمر بها هذه المجتمعات هي في الغالب ليست مراحل متواترة أو رتيبة، بل هي مراحل متغيرة غالبا ما تمر بمراحل استثنائية أو طارئة، ولعل ذلك ما تدل عليه الظروف السياسية لجملة الدول الإفريقية والآسيوية –على سبيل المثال– وإلى هذا يشير نبيل السمالوطي حيث يقول:"..هذا التعبير السياسي يحدث –في الغالب– في مجتمعات العالم الثالث نتيجة انقلاب أو ثورة عسكرية، وهذا يعني أن التغير السياسي قد يحدث تغيرا في خريطة توزيع القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تظهر فئات جديدة من الجماهير تتزايد مشاركتها في مجال السياسة"[10].

كما أن التعريف لم يفصل في إشكالية النظام السياسي العصري، وأي نظام يقصده، أهو نظام موجود قائم يستدعي بلورته وفقا للنسق الإيديولوجي الملائم؟ أم أنه يجب استحداثه من جديد وفقا لهذا النسق؟

وعلى هذا الأساس سنحاول عرض محاولة أخرى، ربما تكون أكثر وضوحا وتحديدا من سابقتها، على الرغم من أنها ليست بعيدة عنها تماما، وهي تلك قدمها "أحمد وهبان" والتي طرحت تعريفا للتنمية السياسية على أنها: "عملية

سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحقوق المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"[11].

- ويخلص الباحث من خلال هذا التعريف إلى نتيجتين[12]. تتعلق الأولى بكون التنمية السياسية تسعى لتخليص المجتمع من سمات التخلف السياسي والمتمثلة في تجاوزه أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي وأزمة تنظيم السلطة.

- وتتعلق الثانية في كون العملية تهدف إلى ترسيخ مفهوم المواطنة وبناء الدولة القومية التي تنتفي في ظلها أزمة الهوية من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى تحقيق التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار، ويرتبط ذلك أساسا بفكرة المواطنة. فالتكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع وتجاوز التصادم بغية تحقيق مجتمع منسجم ومستقر. ومن جهة ثالثة فهي تُعنى بتدعيم قدرات الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها، وبالتالي زيادة كفاءتها فيما يتصل بتوزيع المنافع والقيم الاقتصادية، ومن جهة رابعة فهي تعنى بزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية العامة في المجتمع. وهذا سيعمل على إضفاء الشرعية على السلطة السياسية استنادا إلى نظام قانوني (دستور) مسبق ينظم إعلانها وممارساتها وتداولها مع أعمال مبدأ الفصل بين السلطات بصورة حقة وعملية.

3.التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية السياسية:

في ضوء التحليلات النقدية للمفهوم –التي سبق إدراجها- نخلص إلى وضع مفهوم إجرائي يتناسب وطبيعة تصورنا للموضوع، والمداخل التي سنتناوله من خلالها من جهة ويتواءم مع ما هو متاح ميدانيا في بيئة البحث من جهة أخرى. وقد توصلنا إلى المفهوم الآتي: "التنمية السياسية هي عملية اجتماعية ممتدة زمنيا ذات توجه سياسي وأبعاد مجتمعية، تهدف أولا إلى زيادة معدلات المشاركة السياسية الواعية والرشيدة لمختلف شرائح المجتمع، وتفعيل دورها في صنع القرارات السياسية على اختلاف مستوياتها المحلية والوطنية، واختيار الحكام والمسؤولين وممثلي السلطة. وتهدف أيضا إلى ترسيخ فكرة المواطنة، وما يتضمنه ذلك من إقرار للحريات الفردية والجمعية من قبل السلطة، وإقرار بالواجبات والمسؤوليات الفردية والجمعية من قبل الجماهير. والوصول إلى درجات معقولة من التسامح السياسي، وامتصاص الصدامات والتناحرات الإيديولوجية والفكرية والعرقية وحتى الدينية، وذلك في ظل تعددية سياسية وثقافية، وثراء في مؤسسات المجتمع المدني، يتم ذلك من خلال دعم وبث ثقافة سياسية تتواءم وطبيعة البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والنسق الإيديولوجي للمجتمع، بتفعيل دور المؤسسات التي توكل لها هذه المهمة، وأيضا تعمل على دعم قدرة النظام السياسي، وضبطها بإخضاعها لسيادة القانون (دستور) واحترام الإرادة الشعبية، وإعمال مبدأ الفصل بين السلطات، وكل ذلك تحقيق التكامل الاجتماعي-السياسي واستقرار المجتمع في إطار الدولة الوطنية (القومية) الديمقراطية.

ثانيا: السيرورة التاريخية لمفهومي التنمية و التنمية السياسية

1.الاهتمامات الأولى في أعمال رواد علم الاجتماع:(*)

تأثرت النظريات الأولى في علم الاجتماع بفلسفة التاريخ، حيث جاءت متأثرة بالنزعة التطورية، وذلك ما تشير إله أعمال الرواد الأوائل من أمثال "أوجست كونت" و "هربرت سبنسر"، وما تدل عليه بشكل واضح اهتمامات "ماكس

فيبر" بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية، وما يرتبط به من دلالات خاصة بالحرية الإنسانية، وليس بعيدا عن هذه النزعة أيضا عالج "إميل دوركايم" تصنيفه للمجتمعات، وكذلك "هوبهوس" الذي جاءت كتاباته المتأثرة بأعمال "كونت" و "سبينسر" موجهة بتصور فلسفي للتقدم الاجتماعي. فهذه الدراسات وغيرها جاءت كلها مركزة على نمو المجتمعات وتغيرها، إلا أنها لم تحدد بشكل دقيق زرنامتها المفاهيمية (التقدم، التطور، التغير والنمو) بل قد حملت خلطا مفاهيميا وتشابكا اصطلاحيا، بحيث تفرق في المعنى أحيانا، وتستخدمها كمترادفات في أحايين أخرى[13].

وهكذا فمفاهيم "التطور"، "التقدم"، "التغير" و "النمو" قد ولدت بولادة علم الاجتماع كعلم مستقل قائم بذاته خلال القرن التاسع عشر، إلا أنها –كما سبق الذكر- تحمل الحدود الفاصلة بينها، بل بقيت تقييم العديد من الإشكالات النظرية والإصطلاحية وسنحاول فيما يأتي توضيح هذه الإشكالية من خلال إدراج هذه المفاهيم كل على حدى:

- **التقدم (Progress):** ويعد مفهوما أساسيا في نظريات التنمية السياسية، ويرتبط بفكرة التطور التاريخي للمجتمعات[14]. الذي عبرت عن نظريتي "كونت" و "سبنسر" اللتان اهتمتا بوجه خاص بالمجتمعات الحديثة (المجتمعات الوضعية) من خلال التعريف بالشرور الاجتماعية الرئيسية (الجهل، الفقر، الظلم...) التي تعيق التقدم، والتي بتجاوزها تستطيع المجتمعات إدراك غايات التقدم ووسائله، وتحديدها بأكثر سهولة على الرغم من أنها ستصبح أكثر تعقيدا[15].

وأكد "كوندرسيه" أن تقدم المجتمعات البشرية له علاقة بتطور العقل البشري، فيما يرى "هوبهوس" أن التقدم الاجتماعي هو "ظاهرة اجتماعية حضارية" تنتج عن الجهود الاجتماعية ولا صله لها بالعوامل الوراثية والجغرافية والميتافيزيقية[16].

حيث أورد في مناقشة له أن: "الحضارة الحديثة قد بدأت عن طريق العلم تتحكم في الظروف المادية للحياة، وبدأت فيما يتعلق بالأخلاق والدين في إخضاع أفكار وحدة الجنسين، والخضوع للقانون والأخلاق والأعراف الاجتماعية لمتطلبات النمو الإنساني التي تمثل شروط التحكم المطلوبة[17].

هذا قد عرفه "دافيد هيوم" على أنه: "التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا[18].

- **التطور الاجتماعي (Social Evolution)**: ويتضمن فكرة أساسية مرداها أن كل المجتمعات تمر بمراحل محددة من خلال الانتقال من الصورة البسيطة إلى الصورة المعقدة، إذ يرى "دافيد هيوم" أن التطور يسير من الغريزة إلى الشعور، ومن العاطفة إلى العقل، وكما جاء في نظرية "أوجست كونت" فالمجتمعات تمر بثلاث مراحل: البدائية، الانتقالية فالوضعية، بحيث أن أي تطور في جانب واحد من جوانب التنظيم ينعكس على كل الجوانب الأخرى[19]. في حين يرى هربرت سبنسر "في مناقشته للتطور الاجتماعي أن من ملامحه الهامة تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات ونمو حجمها، والانتقال من حالة تجانس مطلق غير مستقر إلى حالة لا تجانس محدد ومستقر[20]. ويعرف التطور الاجتماعي على أنه:"ذلك التغير التدريجي (Gradual change) الهادف، بمعنى أنه يدل على الاتجاه نحو هدف بعيد ومحدد والتطور أنواع: تطور كوني (Cosmic)، عضوي (Organic) وعقلي (Intellectual) [21].
- التغير الاجتماعي (Social changes): ويعني كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعي من لناحية المورفولوجية خلال فترة زمنية محددة، ويتميز بصفة الترابط والتداخل، فالتغير في الظاهرة الاجتماعية سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب الحياة

بدرجات مختلفة[22]. وهو بهذا المعنى يلخص في كل صور التباين التاريخي في المجتمعات الإنسانية كما أشار بوتومور[23].

كما يشير أيضا إلى: "أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو نتائج تفسير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية[24].

ويعتبر "ويليام أوجبرن" (W.v.Ogburn) في كتابه (Social change) (1992م) من الأوائل الذين درسوا ظاهرة التغير الاجتماعي دراسة علمية منظمة، مركزا على التباين الموجود بين معدلات التغير في قطاعات مختلفة من الحياة، وقد حدد أثر العوامل البيولوجية والثقافية في التغير الاجتماعي وميز بين الثقافة المادية (Material culture) والثقافة اللامادية، وعرف ما أسماه بالهوية الثقافية (Cultural Tag) والتي تتأثر من عدم تزامن التغيرات الطارئة على الثقافة المادية، والتغيرات الحاصلة على الثقافة اللامادية، بحيث تصبح مصدر للضغوط والصراعات[25]، وبمعنى آخر فإن الهوة الثقافية تنتج عن عدم التناغم الواضح بين النمو التكنولوجي السريع وبين التحول البطيء في النظم العائلية والسياسية وغيرها من النظم في المعتقدات التقليدية، والاتجاهات الدينية والأخلاقية[26]. وقد جاء هذا التصور على شاكلة التصور الماركسي في تفريقه بين البناء التحتي (Basic structure) والبناء الفوقي (Super structure) [27].

وقد عرض كل من "جيرث" (Gerth) و "هيلز" (Hills) في كتابهما:"الشخصية والبناء الاجتماعي (Character and social structure) على الأسئلة الأساسية التي ترافق دراسة التغير الاجتماعي والمتمثلة في: ما هو الشيء الذي يتغير؟ كيف يتغير؟ ما هو اتجاه التغير؟ ما هو معدل التغير؟ لماذا حدث التغير ولماذا كان ممكنا؟ وما هي العوامل الرئيسية في التغير الاجتماعي؟[28].

هذا وقدم "موريس جينزبرج (H.Ginsberg) في مقالته Social) تحليلا للعوامل المختلفة التي تفسر التغير الاجتماعي على النحو الآتي: الرغبات والقرارات الواعية للأفراد، أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة، التغيرات والتوترات البنائية، المؤثرات الخارجية، الأفراد المتميزون أو جماعات الأفراد المتميزين، التقادم وانتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة (الثورات مثلا) الأحداث العنيفة وظهور هدف مشترك.

وفي الأخير نشير إلى التعريف الذي وضعته دائرة العلوم الاجتماعية والذي يعتبر التغير الاجتماعي هو ذلك "التحول الهام الذي يصيب الأبنية الاجتماعية، ويظهر هذا التحول في قواعد السلوك والقيم الاجتماعية Social) (values والإنتاج الثقافي (Cultural products) والرموز (Symbols) [29].

- **النمو الاجتماعي:** (Social Growth): استعمل مصطلح النمو الاجتماعي للإشارة على عملية التغير التاريخي[30]، ويقصد به عملية تلقائية تحدث عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي Gradual translate[31]، وغالبا ما استخدمه علماء الغرب للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات؛ المجتمعات المعاصرة المتمثلة في المجتمعات الصناعية من ناحية، وجميع المجتمعات التي تنتمي إلى أنماط شديدة التباين (الريفية، الزراعية...) من ناحية أخرى، وهو بهذا يشير إلى العملية التي تتحول بها المجتمعات النامية إلى مجتمعات صناعية[32]. وترتبط فكرة النمو بسمتين أساسيتين: تتعلق الأولى بالإشارة إلى نوع معين من التغير الملحوظ في الوقت الراهن، وإلى تغيرات اقتصادية يمكن التعرف عليها وقياسها، وتتعلق السمة الثانية بنمو المعرفة ونمو السيطرة على الطبيعة، أو بالأحرى تنمية قوى الإنتاج البشرية[33].

ويشير "بوتومور" إلى أن استخدام مفهوم "النمو الاجتماعي" بشكل دقيق يكون ممكنا فقط في عملية نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية، كما تبدو في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية[34].

- **ظهور مفهوم التنمية":**

يرى "والتر الكان" (Walter Elkan) أن كلمة "تنمية" كلمة مبهمة، ويرى "جابريال لوبرا (Garbral Lebras) أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة، وإنما هي مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية[35]. وهي ترتبط فيما يرى البعض بمفهوم "الدفعة القوية" (Big Push)[36]. وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1955م على أنها "العملية المرسومة لتقدم كل المجتمع اجتماعيا واقتصاديا. وتعتمد أساسا على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه[37].

لتقدم سنة من بعد تعريفا آخر مؤداه أن تنمية المجتمع هي:"العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، بغية الوصول إلى التكامل والإسهام الفعال في التقدم القومي[38].

وعرفت التنمية على أنها:"تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطنين من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل ورعاية ورفاهية واستقرار لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته، ولكي يتكيف تكيفا ديناميكيا مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويحدث به من المتغيرات ما يراه لازما بالأساليب الديمقراطية في حدود النظام[39].

وتنطلق نظريات التنمية في العالم الثالث من مسلمات أربع هي[40]:

1- أنها تقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح، وهي في الواقع مشتقة من واقع الدول الغربية.

2- أن هذا التقدم يكون نموذج الدول الغربية، حالما تتغلب الدول المختلفة على عقباتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والنظامية، وتتجاوز المرحلة التقليدية والأنساق الإقطاعية.

3- تحديد وحصر العمليات الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية، مما يحقق حشد شامل ورشيد للموارد الوطنية (القومية) للدول المتخلفة.

4- ضرورة التنسيق بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع من أجل تدعيم سياسة التنمية، وتحديد الأساس الإيديولوجي الذي يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام أو واجبات التنمية.

وما يمكن أن يلاحظ أن مفهوم "التنمية" (Development) بمعناه الحالي قد برز وترعرع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن العالم قد عرف مستجدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أفرزتها ظروف ما بعد الحرب، وظهور الدول الجديدة إثر انتشار حركات التحرر من الهيمنة الاستعمارية الغربية التي عرفتها دول الجنوب، وانتشار عمليات التصنيع في دول الشرق (الاتحاد السوفييتي، اليابان)، مما جعل قضية التنمية قضية عالمية تسعى إليها كل الشعوب العالمية الشرقية والغربية، الجنوبية والشمالية، وإن كانت الدول الغربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال، فإن جانبا آخرا من العالم قد أصبح عازما على اللحاق بهذه الأشواط وتجاوز الفجوة القائمة بين العالم الغربي ومن هم من دونه، هذا العالم الذي لم يعر له الغرب اهتماما إلا بعد لحاقه بركبه، هذا العالم الذي تجسد في كيان "الاتحاد السوفييتي" وفي هذا الصدد يقول "لينين" عام 1931م:"إننا نقع على مسافة 50 أو 100 سنة خلف الدول المتقدمة، ويجب علينا أن نقطع هذه المسافة في 10سنوات، فإما أن نفعل ذلك وإما أن يسحقونا"[41].

وهكذا ظهرت إيديولوجية موازية للإيديولوجية الغربية تقع في الضفة الشرقية من المعمورة. وخلال سنوات الستينات أصبحت "التنمية" حتمية مفاهيمية

وإيديولوجية في الممارسة النظرية والتطبيقية على حد السواء، تسعى إليها كل الشعوب، وتشد الهياكل الدراسية والباحثين، وقد عرفت الأمم المتحدة هذه السنوات بحقبة التنمية، تليها حقبة أخرى للتنمية في سنوات السبيعينات[42].

ويذهب "نادر فرحاتي" إلى أنه: "لم يستعمل هذا المفهوم منذ عصر آدم سميث" (A.Smith) في الربع الأخير من القرن18م، وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، بحيث كان منتشرا مفهوم التقدم المادي (Material progress) و "التقدم الاقتصادي (Economic progress) وحتى عندما ثارت مسألة تطوير اقتصاديات أوربا الشرقية في القرن19م استخدمت مصطلحات التحديث (Modernization)، التغريب (Westernization) والتصنيع (Industrialization) وقد أحدث الاستثناء "شومبيتو" في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي" وله جذور ماركسية والمؤرخون الاقتصاديون في العقود الأربعة الأولى من القرن20م باستخدامهم لمصطلح "التنمية الاقتصادية[43].

فمفهوم "النمو" مختلف عن مفهوم "التنمية" وسابق لها، وعلى الرغم من تداخل المفهومين وتشابك اصطلاحهما إلا أن الفرق يبدو أكثر وضوحا في الأصل الفرنسي للكلمتين، حيث أن مصطلح "Development economic" يعني تنمية اقتصادية، في حين يشار إلى "النمو الاقتصادي" باصطلاح "Croisance economic"[44].

هذا عن مفهوم "التنمية" بصفة عامة، وفيما سيأتي سنحاول التعرض لأهم المحطات التاريخية لمفهوم "التنمية السياسية".

3. نشأة وظهور مفهوم التنمية السياسية":

وليس بعيدا عن الظروف العالمية التي أوردناها سابقا، لاسيما ظهور الدول الجديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، أو ما أطلق عليه وقتها "دول العالم الثالث[45].

ظهرت موجة دراسات كثيفة في مجال الإنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، وعلم السياسة خصوصا، تنصب على دراسة النظم السياسية لهذه الدول، وأبنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وأنساقها الثقافية والإيديولوجية التي تتميز بها وتعيق تنميتها، على اعتبار أنها مجتمعات تقليدية تقترب إلى البدائية، ويجب عليها لمواكبة الحياة العصرية التي أصبحت سمة للعالم المتقدم- تحديث هذه الأبنية والأنساق، وهكذا فقد أصبحت هذه الدول حقلا خصبا يثير اهتمام الدارسين، خاصة وأنها تمثل عالما سياسيا متحركا يتصف بتطورات سياسية سريعة، تتراوح من مرحلة الثورة والكفاح ضد الاستعمار، فمرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة بناء السلطة الوطنية، واختيار النظام السياسي، والأيديولوجية التي يسير عليها النظام، وترتكز عليها تحولات المجتمع للقضاء على حالة التخلف وتحقيق التنمية[46].

وقد تأثرت هذه الدراسات بمنظري "نظرية النظم" (systems theory)[*]؛ حيث حاولوا أن يبرزوا أن النظام السياسي نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي يتلقى تحدياته على شكل "مدخلات (Inputs) من هذا الأخير،، والتي تؤدي بدورها إلى إعطاء مخرجات (Outputs) تشريعية وتنفيذية وقضائية، والتي تعاود تغذية النظام الاجتماعية من جديد عن طريق ما يسمى بالتغذية الرجعية أو المرتدة (Feed back)[47].

وفي ثنايا هذه الظروف ظهرت "التنمية السياسية" كمفهوم وعملية، بحيث انتقل المفهوم من علم الاقتصاد إلى علم السياسة في ستينات القرن20م، وذلك على أيدي رواد "لجنة السياسات المقارنة" (Commitee on comparative politics)، والذين كان من أهمهم "ليونارد بايندر" (Leonard Binder)، "جيمس كولمان" (James Colman)، "جوزيف بالومبارا" (Joseph Lapalonbara)، "لوسيان باي" (Lucian Bye)، "سيدني فيربا" (Sidney Verbay) و "ايرون فينر" (Hyron Weiners). هذه اللجنة التي أخرجت سبعة مجلدات لدراسة "التنمية السياسية" (Political development)[48].

وقد بدأت هذه الدراسات بدراسة القوميات التي تسود بعض الدول النامية (نيجيريا، بورما، غانا، سيرلانكا، باكستان، أندونيسيا، الهند...) والمشاكل الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها، ودور البيروقراطية، الجيش والدين في سياساتها، وأسباب تدهور الديمقراطية الدستورية فيها، ودور الاتجاهات السياسية والسلوكات الفردية في عملية بناء الدولة وآثار التخلف الاقتصادي على أبنيتها السياسية[49].

ثم توالت الدراسات في هذا المجال فكانت تلك التي قام بها "المون" (Almond) و "كولمان" (Colman)، ثم دراسة "دانيال لرنز" (D.Lerner) حول "نمو المجتمعات التقليدية، تحديث الشرق الأوسط، (Passing of traditional societies, Modernization of the Middle East)[50].

ثم شهدت هذه الدراسات منعرجا كبيرا في منتصف الستينات أين أخذ علم الاجتماع موقعه لدراسة الظاهرة، فكان لأعمال "تالكوت بارسونز" (T.Parsons) أثرا كبيرا في إقناع علماء السياسة بأن النظام الحكومي هو متغير غير مستقل، تؤثر فيه العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والثقافية[51].هذا عن الاتجاه الليبرالي الغربي في مجال التنمية السياسية.

في حين هناك من يذهب إلى أن التجربة الشيوعية التي بدأت بالثورة البلشفية (1917) تعد أيضا تجربة أخرى في مجال نظرية التنمية والتنمية السياسية، استعانت بها بعض الدول (الصين، أندونيسيا، الهند واليابان...) للخروج من أزمتها، إذ أن الثورات التي قامت بها هذه الدول استطاعت الوصول بها إلى الوحدة الوطنية، الاستقلالية، الثورات الزراعية، الاستثمار الرأسمالي والتصنيع، وهو ما يعتبر أساسيات التنمية في الغرب[52].

وقد أدت النظرية "الستالينية" (الاشتراكية في بلد واحد) (Socialism in one country) دورا مهما في إنتاج نظريات تنمية حدية باسم النظرية اللارأسمالية، و"نظريات الطريق الثالث" تلك التي وضعت على أساسها

الاستراتيجية السوفييتية للسياسة الخارجية في العالمIII[53]، بحيث أن الاتحاد السوفييتي لم يشغل نفسه بصورة مباشرة بقضايا العالم الثالث إلا في وقت متأخر نسبيا، بحيث كان استثمار عام 1956م في مصر أول استثمار خارجي له[54]. ولعل هذه الطبيعة المغلقة للنظام السياسي الستاليني هو ما جعل الغرب بغفل دور النموذج السياسي في التنمية السياسية، وقد أشار "كوتسكي" (Kautsky) إلى أن الشيوعية متطابقة ومكملة للقومية في دورها لإحداث التنمية السياسية في أي بلد متخلف. وأشار أيضا "أخيمتوف" (Achimiotove) عام 1950م أم الهدف الإيجابي للشيوعية لم يعد إزالة الصراع الاجتماعي وخلق مجتمع لاطبقي، ولكن التغلب على تخلف قطر ما من الأقطار[55].

وبغض النظر عن الفشل الذريع الذي سحق التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، والريب في المصداقية الإمبريقية للشيوعية كإيديولوجية منقذة لشعوب العالم المقهورة، فإن ما يهمنا أن هناك تجربة أخرى توازي التجربة الغربية قد ساهمت أيضا في إرساء دعائم نظرية حديثة عرفت باسم "نظرية التنمية السياسية".

الخاتمة:

مما سبق نستشف أن مفهوم التنمية السياسية غربي المنشأ الشيء الذي أعطاه دلالات ذات صلة وطيدة بالسيرورة التاريخية للمسار الحضاري الغربي و ما تمخض عليه من أنظمة ديمقراطية ترسخت معها مفاهيم الدولة الوطنية و المواطنة و كفالة رفاهية المجتمع في جميع مناحي حياته، لتصبح هذه التجربة بالنسبة للغربيين نموذجا يحتذى به لباقي شعوب العالم التي تتوسم الخروج من حلقات التخلف و سيما مطبات التخلف السياسي الذي أثقل كاهل الشعوب المتطلعة لحياة كريمة يحظى فيها الفرد – الذي ينعت مجازا في هذه الأخيره بالمواطن- بقدر من الحريات و الحقوق التي تحقق له نوعا من الرضى و التفاؤل نحو أنظمته و مستقبله. و لأن البدائل المعروضة في سوقه السياسية لم تستطع التخلص من طروحاتها الطوباوية، فان الزبون السياسي – الذي هو مواطن العالم الثالث- لم يجد بدا من الانسياع للبديل الأقوى المتمثل في المشروع الغربي للديمقراطية، باعتباره الحل اللائق لمشكلاته السياسية و غيرها.

❖ هوامش البحث

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**، المكتب الجامعي الحديث، ط3، 2002، ص16.

(2) المرجع نفسه، ص17.

(3) المرجع نفسه، ص 18.

(4) محمد نصر عارف: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، دار القارئ العربي، القاهرة، 1981م، ص ص 232، 233.

(5) المرجع نفسه، ص ص 232، 233.

(6) نصر محمد عارف: المرجع نفسه، ص233.

(7) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(8) السيد عبد الحليكم الزيات، مرجع سابق، ص ص 143، 144.

(9) جمال أبو شنب، مرجع سابق، ص97.

(10) المرجع نفسه، ص98.

(11) أحمد وهبان: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم III**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002/ 2003، ص ص 140، 141.

(12) المرجع نفسه، ص 141، 142.

(*) لتفاصيل أكثر عد إلى: عبد الله محمد عبد الرحمان: **النظرية في علم الاجتماع** النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 119، 195.

(13) بوتومور: **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1981م، ص395.

(14) محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص242.

(15) بوتومور، المرجع نفسه، ص ص 402، 403.

(16) عبد الرحمان تمام أبو كريشة: **دراسات في علم الاجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص31.

(17) بوتومور، المرجع نفسه، ص404.

(18) عبد الرحمان تمام أبو كريشة، المرجع نفسه، ص30.

(19) عبد الرحمان تمام أو كريشة، المرجع نفسه، ص34.

(20) بوتومور، مرجع سابق، ص408.

(21) عبد الرحمان تمام أبو كريشة، المرجع نفسه، ص ص34، 35.

(22) المرجع نفسه، ص32.

(23) بوتومور، المرجع نفسه، ص404.

(24) عبد الرحمان تمام أبو كريشة، المرجع نفسه، ص32.

(25) بوتومور، المرجع نفسه، ص405.

(26) المرجع نفسه، ص416.

(27) المرجع نفسه، ص405.

(28) المرجع نفسه، ص417.

(29) عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، أزارطية (الأسكندرية)، د.ت، ص415.

(30) بوتومور، مرجع سابق، ص ص 397، 398.

(31) عبد الرحمان تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

(32) بوتومور، المرجع نفسه، ص400.

(33) المرجع نفسه، ص400.

(34) المرجع نفسه، ص344.

(35) عبد الرحمان تمام أبو كريشة، المرجع نفسه، ص38.

(36) المرجع نفسه، ص34.

(37) المرجع نفسه، ص39.

(38) المرجع نفسه، ص40.

(39) عبد الرحمان تمام أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 42، 43.

(40) السيد الحسيني، مرجع سابق، ص121.

(41) نصر مهنا: **النظرية السياسية والعالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1997م، ص183.

(42) السيد الحسيني، المرجع نفسه، ص119.

(43) محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص231.

(44) عبد الرحمان أبو كريشة، مرجع سابق، ص ص 35، 37.

(45) جهينة سلطان وآخران، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

(46) عبد المنعم سعيد وآخرون: **دراسات في المجتمع العربي**، اتحاد الجامعات العربية (الأمانة العامة)، عمان، 1985: ، ص239.

(*) تقوم نظرية النظم (Systems theory) على النظرة الإجمالية الشمولية (Holistic) في تناول الأبنية الاجتماعية، بحيث لا تعتبر تجمع أفراد أو عناصر أو وحدات، وإنما هي منظومات متكاملة تتألف من عناصر موحدة القياس، ومستويات قابلة للاستبدال والتغيير متفاعلة مع عناصر أخرى قابلة أيضا للاستبدال والتغيير، ويتم التفاعل بينها كمعاملات منظمة أو على

قواعد وقوانين يمكن تكرارها والسيطرة عليها وقد كان تأثيرها واضحا على منظري المدرسة الوظيفية (تالكوت بارسونز، أدوارد شيلز، فيبر، دوركايم...).

لتفاصيل أكثر عد إلى: محمد نصر عارف، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

(47) المرجع نفسه، ص187.

(48) محمد ناصر عارف، مرجع سابق، ص ص 2131، 232.

(49) نصر مهنا، مرجع سابق، ص189.

(50) المرجع نفسه، ص185، ولتفاصيل أكثر عد إلى: محمد العادلي: الإنثرولوجيا الثقافية والاجتماعية، ص ص 77، 78.

(51) نصر مهنا، المرجع نفسه، ص197.

(52) المرجع نفسه، ص184.

(53) المرجع نفسه، ص182.

(54) أندرو سبستر، د م، ص 204.

(55) نصر مهنا، المرجع نفسه، ص ص 184، 185.ولتفاصيل أكثر حول التجربة الماركسية في التنمية السياسية عد إلى: نصر مهنا: العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص30.